

مؤتمرات ماس 2006

البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: واقعها وخيارات مواجهتها

عقد المعهد مؤتمره السنوي لعام 2006 في جامعة بيرزيت بتاريخ 2006/11/13 تحت عنوان "البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: واقعها وخيارات مواجهتها" بمشاركة ما يزيد عن 200 شخص من ذوي الاختصاص وصانعي السياسات والباحثين والخبراء في مجال العمل والعمال. وقد تم تمويل أعمال التحضير وإعداد أوراق المؤتمر وتنفيذ نشاطاته من مؤسسة فريدرشايبرت (FES) ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وصندوق الأوبك.

وقد تم تحديد موضوع المؤتمر استجابة لأولويات واقع الحال الفلسطيني، الذي باتت فيه مشكلة البطالة مشكلة مزمنة، تمس دخل وحيياة مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية. وكغيرها من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشعب الفلسطيني، فهي مشكلة ناجمة عن العدوان الإسرائيلي الشامل، والمتواصل منذ سبتمبر 2000، والذي أدى إلى إحباط المناخ الاستثماري، وتعطيل النشاط الاقتصادي في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا بالإضافة إلى إغلاق السوق الإسرائيلية أمام العاملين الفلسطينيين، وإحلال عمال أجنبي في أماكن عملهم.



ركز مؤتمر هذا العام على مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية والاستراتيجيات قصيرة وبعيدة الأمد لمعالجتها بهدف فتح باب النقاش أمام جميع الأطراف المعنية وذوي الاختصاص لطرح ومناقشة واقتراح الحلول الممكنة لهذه المشكلة في فلسطين. وتمثلت أهداف المؤتمر بشكل أساسي في تشخيص واقع سوق العمل الفلسطينية، والتعرف على المؤشرات والخصائص الرئيسية لتلك السوق، وتأثيرات سوق العمل في إسرائيل على واقع سوق العمل الفلسطيني. كما هدف المؤتمر إلى البحث في الطرق الكفيلة بتفعيل وتطوير دور المؤسسات التمثيلية (نقابات العمال) في مجال العمل والعمال في فلسطين، وكذلك إلى صياغة رؤية مشتركة وشاملة حول المقترحات والحلول التي يمكن أن تسهم في معالجة مشكلة البطالة أو في الحد من انعكاساتها السلبية على الواقع الفلسطيني.

وقد اشتمل المؤتمر على خمس جلسات، خصصت الأولى للكلمات الافتتاحية، بما في ذلك الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس أمناء المعهد د. إسماعيل الزبري، وكلمة د. اندريه جيرير عن مؤسسة فريدرشايبرت. فيما اشتملت الجلسات الثلاث التالية على تقديم مجموعة من الأوراق والمداخلات ضمن ثلاثة محاور أساسية، حيث قدم خلالها 11 مداخلة من خبراء بارزين فلسطينيين من القطاعين العام والخاص والوسط الأكاديمي. وقد عالجت الجلسة الأولى موضوع "سوق العمل ومشكلة البطالة"، بينما عالجت الجلسة الثانية موضوع "شبكات الأمان ونقابات العمال والإطار القانوني لسوق العمل"، أما الجلسة الثالثة فتناولت "سياسات مكافحة البطالة". واختتم المؤتمر بالجلسة الأخيرة على شكل نقاشات طاولة مستديرة ضمت مجموعة من خبراء الاقتصاد.

لتحميل كتيب المؤتمر وقراءة أوراق العمل كاملة يرجى [الضغط هنا](#)

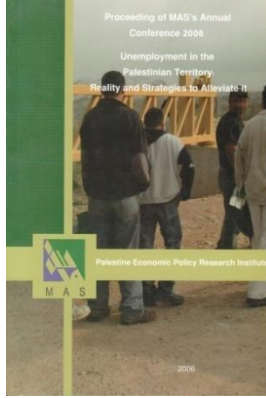


أوراق العمل

فيما يلي ملخص اوراق العمل التي تم نقاشها في المؤتمر:

الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن

إعداد: صالح الكفري، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



استعرضت هذه الورقة المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني وذلك ضمن المحور الأول الذي تطرقت إليه والمتعلق بالخلفية التاريخية للحالة الاقتصادية الفلسطينية، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية التسعينات عدداً من التحولات والتغيرات، ومرت الأراضي الفلسطينية بعدة أزمات اقتصادية تراجعت فيها مستويات المعيشة وانتشرت البطالة مروراً بعدد من التحولات التي شهدتها الحالة الاقتصادية الفلسطينية وصولاً إلى استعراض الوضع الراهن في سوق العمل الفلسطينية عن طريق تحليل ودراسة مجموعة من المواضيع ذات الصلة مثل الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، المشاركة في القوى العاملة والتي تعتبر مؤشراً أساسياً لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل، البطالة حيث وصلت نسبتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 19.1% و36.3% على التوالي وذلك في الربع الثالث من عام 2006، بالإضافة لإفراط أبواب للحديث عن كل من العاملين وخصائصهم، الأجور وساعات العمل، والخريجين في سوق العمل ومعدلات الإعالة.

مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية

إعداد: باسم مكحول، منسق البحوث في (ماس)

بينت هذه الدراسة حجم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وخصائص المتعطلين عن العمل، والخيارات المتاحة لعلاجها، وقد تم ذلك من خلال التعرض لعدة محاور في الورقة، من بينها التطور التاريخي لمشكلة البطالة ومؤشرات البطالة الحالية، وعبء البطالة وذلك بهدف التعرف إلى الفئات التي تتحمل العبء الأكبر من البطالة حسب المستوى التعليمي وحسب النشاط السابق للمتتعطلين وحسب التجمع السكاني والمحافظة وحسب العمر والحالة الاجتماعية. كذلك تطرقت الورقة إلى الآثار الناجمة عن البطالة كالفقر وتوزيع الدخل وهجرة العقول، وأيضاً إلى الخيارات المتاحة للتخفيف من حدة البطالة وذلك عن طريق توفير فرص عمل محلية وتصدير العمالة الفلسطينية إلى الدول العربية وإلى إسرائيل. وأعدت الورقة من قبل الدكتور

سوق العمل في إسرائيل

إعداد: د. عبد الفتاح أبو شكر، أستاذ محاضر في جامعة النجاح

هدفت هذه الورقة إلى الوقوف على أهم التغيرات التي حدثت على حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وإلى استشراف الآفاق المستقبلية لها في ضوء سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية وبناء جدار الفصل العنصري فوق الأراضي الفلسطينية. كما هدفت هذه الورقة إلى تحديد سياسات التشغيل الفلسطينية لمواجهة المشاكل الناجمة عن ذلك والإمكانيات المستقبلية في أسواق العمل المتاحة، وذلك



من خلال استعراض عدة محاور: تطور حجم القوة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، أهمية العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، الخصائص الرئيسية للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، التوزيع المهني والأنشطة الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، معدلات الأجور للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، أهمية العمالة الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، الإمكانيات المستقبلية المتاحة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة عدم التعويل أو الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي في المستقبل القريب ولا البعيد لتشغيل العمالة الفلسطينية. إذ اتضح بأنه على الرغم من أهمية العمالة الفلسطينية لسوق العمل الإسرائيلي والمكاسب والمنافع الاقتصادية التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي من وراء تشغيل العمالة الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لا تضع للمنافع والمكاسب الاقتصادية الوزن الذي تضعه لسياساتها الأمنية والتوسعية والاستيطانية.

دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل 1995 - 2005

إعداد: د. محمود الجعفري، أستاذ محاضر في جامعة القدس

تناولت هذه الدراسة بالتحليل الآفاق المتوقعة للقطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بعد استعراض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والطلب على العمالة في الاقتصاد المحلي. كما تناولت بالتحليل تطور عدد المنشآت ومعدلات التشغيل في كل قطاع خلال الفترة 1995 - 2005 وذلك كأساس للبحث في الآفاق الممكنة لتنشيط فرص التوظيف في القطاع الخاص. وقد تمت الإشارة إلى عدة آليات لتنشيط الطلب على العمالة في القطاع الخاص بالإضافة إلى تحديد القطاعات الواعدة لاستيعاب الأيدي العاملة في القطاع الخاص كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التعليمي وقطاع البنية التحتية وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

سبل تفعيل مشاركة النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة

إعداد: سامية البطمة، باحثة في (ماس)

سعى هذا البحث إلى دراسة الحركة العمالية في فلسطين للخروج بتوصيات تتعلق بتفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات الوطنية. ولتحقيق ذلك، تعرضت الدراسة لأهم الإتجاهات والنقابات العمالية من حيث فهمها لدورها وهيكلتها وآليات عملها وخدماتها وكيفية تعاملها مع حقوق العمال وعلاقتها مع بعضها بعضاً وارتباطها بالسلطة، وذلك لتقييم مدى نجاعة الإتجاهات والنقابات العمالية في أداء مهامها كحلقة وصل بين العمال وأرباب العمل والحكومة، والمشاكل التي تواجهها في تنفيذ مهامها والمعوقات الهيكلية واللوجستية التي تحد من فعاليتها، ومدى استقلاليتها في اتخاذ القرار، ومستوى الشفافية والالتزام بمبادئ المساواة. تعرضت الدراسة لدور النقابات العمالية وتطورها في النظرية الاقتصادية، وبعض جوانب أدائها في الدول المتقدمة والنامية لتقدم لنا بعض الإرشاد فيما يتعلق بدور النقابات العمالية ودورها في صياغة السياسات العامة. وبالإضافة إلى الإطلاع على الأدبيات المتعلقة بالحركة العمالية الفلسطينية، استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات مع النقابيين من مختلف الإتجاهات والنقابات العمالية للتعرف إلى مجالات عمل الحركة العمالية، ودورها ومشاكلها ونقاط قوتها وضعفها وآفاق توسعها.



إعداد: جميل هلال، باحث مستقل

فرقت هذه الورقة بداية بين عدد من المفاهيم المتعلقة بالأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وصولاً إلى بلورة تعريف موحد لشبكات الأمان الاجتماعي، حيث بينت الدراسة أن تعبير "شبكات الأمان الاجتماعي" عادة ما يستخدم في إطار استراتيجيات محاربة الفقر وفقاً لمحاور ثلاثة وهي توليد "نمو اقتصادي" يوفر فرص العمل عبر القطاع الخاص، وتنمية "رأس المال البشري"، إضافة إلى توفير مساعدات للفقراء والعاطلين عن العمل الذين يفرزهم تطبيق سياسة التكيف البنوي.

قامت الورقة بتشخيص مدى فعالية وكفاية برامج الرعاية الاجتماعية (أو شبكات الأمان الاجتماعي) في مناطق السلطة الفلسطينية. ولم تغفل الظروف والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في المجتمع الفلسطيني ومن بينها الاحتلال وأداء المؤسسات الفلسطينية. ويمكن إجراء هذا التقييم من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (مثل معدلات البطالة والفقر) والتي تشير بوضوح إلى أن برامج الرعاية الاجتماعية لم تعمل على استئصال الفقر وإنما ساهمت بالتخفيف من تأثيراته السلبية على مجتمع الفقراء.

وبحثت الورقة أيضاً في تأثيرات برامج الرعاية الاجتماعية على الفئات المختلفة (كالمرأة والمسنين والأسر الفقيرة). كما تناولت الورقة بعض أدوات برامج الرعاية الاجتماعية كالتأمين الصحي والتعليم المدرسي والجامعي كوسيلة للخروج من دائرة الفقر وتمكين الأسر والأفراد في فلسطين.

وخلصت الورقة إلى أنه ما زالت هناك حاجة إلى سياسة اجتماعية تؤسس على ما أنجز وتوطد من أسس التضامن المجتمعي في مواجهة ظروف الاحتلال والحصار وخلق المعازل.

سوق العمل الفلسطيني وتكلفة الصراع

إعداد: أ. سامي ميعاري، المستشار الاقتصادي للبنك الدولي في فلسطين.

بحثت هذه الورقة في تأثيرات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أعداد العاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي، إضافة إلى تأثيرات هذا الصراع على مستويات الدخل للفلسطينيين العاملين في إسرائيل. وبينت الورقة أن العامل الفلسطيني في إسرائيل يتحمل جزءاً كبيراً من تكلفة الصراع الدائر والإجراءات المرافقة له من إغلاقات وحصار واستبدال للعامل الفلسطيني بعمال أجانب. وتوصلت الورقة إلى أن تأثير استخدام العمالة الأجنبية للعمل في السوق الإسرائيلية يؤثر بشكل يفوق تأثيرات الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة. إذ أن الإغلاقات عادة ما تؤثر في المدى القصير ولفترات مؤقتة، فيما يمتد تأثير العمالة الأجنبية التي تحل محل العمال الفلسطينيين إلى المدى الطويل. وخلصت نتائج الورقة إلى أن تزايد عرض العمالة بنسبة 10% يؤدي إلى تناقص أعداد العاملين الفلسطينيين من الضفة وغزة في إسرائيل بنسبة 17.2% 12.4% على التوالي. كما يؤدي تزايد عرض العمالة الأجنبية بنسبة 10% إلى تناقص معدل الأجور الشهرية للعامل الفلسطينيين من الضفة بنسبة 10.6% مقابل 18.8% من قطاع غزة.

الإطار القانوني لعلاقات العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إعداد: المحامي عزت الشعيبي

اقتصر البحث والتحليل في هذه الورقة على قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية. وهي التشريعات التي تهم شريحة كبيرة ومهمة من أبناء المجتمع، وهم العمال وأصحاب العمل والعلاقة التي تربطهما، وذلك لأن الخلل في هذه العلاقة يعرض الأمن والسلام الاجتماعي بالمجتمع إلى الخطر، كما أن تعاونهما يحافظ على العملية الإنتاجية وزيادتها وبالتالي تحقيق النمو. فدراسة القوانين ومناقشتها أمر ضروري وحيوي، كما أن النتائج المستخلصة من تطبيقها على أرض الواقع سوف يكون لها الدور الأساسي في تعديل نصوص هذه القوانين حسب الواقع



والحاجة. وقد خلصت الورقة إلى أن ما يهم العامل هو توفر العمل والأجر الذي يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية لهذا العامل، وأن تحقيق هذا الأمر مرتبط بنجاح القطاع الخاص وقدرته على خلق فرص عمل جديدة. وأوصت الورقة بضرورة الإسراع في إيجاد نظام تأمينات اجتماعية وتعديل بعض النصوص في قانون العمل الفلسطيني، إضافة إلى ضرورة إجراء مراجعة شاملة لمختلف القوانين ذات العلاقة بموضوع العمل والعمال وتعديلها بما يخدم مصلحة الاقتصاد ومتطلبات النمو. وقد أعد هذه الورقة

سياسات مكافحة البطالة في الأمد القصير

عالجت هذه الورقة السياسات التي يمكن تبنيها وتنفيذها في المدى القصير للتخفيف من حدة البطالة في فلسطين. وقدمت الورقة خلفية تاريخية عن واقع البطالة في فلسطين والتغيرات التي مرت بها منذ العام 1995 وحتى العام 2000، إضافة إلى التوقعات في مستويات البطالة والتي استندت إلى النموذج القياسي، بما يشمله من سيناريوهات، والمعد من قبل (ماس) في العام 2004. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بسبب الوضع الحالي للامنة فمن الصعب تصور حل جذري لها ضمن الإطار المحدد. وأشارت إلى أنه بالرغم من أن البطالة هي صفة سائدة ملازمة للاقتصاديات الشبيهة بالاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الوضع الفلسطيني يظل فريداً فيما يتعلق بالحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلة. ولكن يمكن أن يكون للسلطة دور في مكافحة البطالة من خلال السياسة الضريبية التي تتبعها، إضافة إلى السياسات التجارية. أخذين بالاعتبار محدودية الأثر الذي يمكن أن تشكله كلتا السياستين على مشكلة البطالة المزمنة والمركبة التي تعانيها الأراضي الفلسطينية، والتي ترتبط أساساً بالوضع السياسي والأمني. ويتطلب ذلك وفقاً للورقة، بذل المزيد من الجهود في مجالي الموازنة والتخطيط، من أجل جعل مسألة البطالة على سلم أولويات صانع القرار في فلسطين. إضافة إلى ضرورة تركيز اهتمام المانحين والمؤسسات الدولية بدعم مشاريع القطاع الخاص التي يمكن أن تولد فرص عمل تساهم في الحد من البطالة.

سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد

إعداد: د. فضل النقيب، أستاذ محاضر في جامعة واترلو بكندا

تناولت هذه الورقة أسباب البطالة بشقها قصيرة الأجل وطويلة الأجل كما حاولت استكشاف الحلول الممكنة لهذه المشكلة على المدى البعيد حيث أشارت الورقة - وهذا هو موضوعها - إلى أن حل مشكلة البطالة، التي تعود إلى فشل الاقتصاد الفلسطيني في استيعاب العاملين في إسرائيل، هي أمر صعب للغاية، فالمشكلة هنا تخص جانب العرض أكثر من جانب الطلب، وتتطلب إتباع برنامج شامل للتنمية يتمكن من خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل مستمر. كما خلصت الورقة العلاقة بين حجم البطالة عن العمل، ومعدلات النمو الاقتصادي لمعرفة مستوى النمو المطلوب لحل مشكلة البطالة على الأمد البعيد. وفي الجزء الثالث، استعرضت الورقة أوضاع محددات النمو الاقتصادي في الوضع الراهن، في حين تعرض الجزء الرابع إلى بعض العناصر المهمة في إستراتيجية تنمية تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة.

التجربة الألمانية في مكافحة البطالة

قدم الدكتور كريستوف البرخت، مدير معهد أبحاث العلوم الاجتماعية في برلين عرضاً للتجربة الألمانية في مكافحة البطالة، وقدم تلخيصاً حول الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التي بذلتها الحكومة الألمانية لمواجهة مشكلة البطالة أثر انهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتين.